اقتباس: العبيدي. محمد. ع. ي.؛ النعيمي. لقمان. ع. م، (٢٠٢٤)، "القضايا المؤثرة على العلاقات الإيرانية – التركية ٢٠٠٥–٢٠٢١". مجلة دراسات إقليمية. ١٨ (٥٩)، ٩–٤٨:
https://doi.org/10.33899/regs.2024.181918

القضايا المؤثرة على العلاقات الايرانية – التركية ٢٠٠٥-٢٠٢١

أ.د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي أ. د. لقمان عمر محمود النعيمي
مركز الدراسات الاقليمية/ جامعة الموصل
dr.mohamad_alobaidy@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢٣/١١/٢١ القبول: ٢٠٢٣/ ١٢/٢٢ النشر: ٢٠٢٤/ ١/١

مستخلص البحث

يهدف البحث الى معرفة اهم القضايا التي اثرت وتؤثر في العلاقات الايرانية – التركية المعاصرة، وكان لها دور في رسم سياسة البلدين الخارجية تجاه بعضهما. وتكمن اهمية البحث في تعزيز جانب الدراسات الاكاديمية التي تهتم بالعلاقات الايرانية – التركية، ورصد القضايا المؤثرة فيها، ومحاولة تقديم اضافة جديدة في هذا المجال. تضمنت هيكلية البحث عدد من القضايا التي كان لها تأثير في علاقات البلدين، منها القضية الكُردية ومشكلة حزب العمال الكردستاني في العراق، وقضية البرنامج النووي الايراني، فضلا عن الثورات العربية عام ٢٠١١، مع التركيز على القضية السورية التي اخذت حيزا من اهتمام البلدين. والازمة القطرية عام ٢٠١٧، واختتم البحث بتناول بمسألة استهداف المعارضين الايرانيين في تركيا وأثرها على علاقات البلدين. اما أهم الاستنتاجات الذي خرج به البحث فهي ان العلاقات الايرانية – التركية غلب عليها طابع الاستقرار والتعاون بين البلدين ابان المدة الزمنية موضوع البحث على الرغم من التعاون والانفتاح السياسي والاقتصادي الذي شهدته العلاقات بين البلدين، فقد كانت هناك عوامل واسباب اثرت بها ايجابا وسلبا.

الكلمات المفتاحية: إيران؛ تركيا؛ العلاقات الايرانية–التركية؛ الازمة السورية؛ الملف النووي الإيراني.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Citation: **AL-Obaidy; Alnuaimy. Mohammed; Kumano's. (2024), Issues Affecting on Iranian-Turkish Relations 2005-2021 *Regional Studies Journal*, 18 (59).:**
https://doi.org/10.33899/regs.2024.181918

Issues Affecting Iranian-Turkish Relations 2005-2021

Prof. Dr. Mohammad A. Younis Al – Obaidy
Prof. Dr. Luqman. O. Mahmood Alnuaimy
Regional Studies Center, Mosul University
dr.mohamad_alobaidy@uomosul.edu.iq

Received: 21/11/2023 **Accepted: 22/12/2023** **Published: 1/1/2024**

Abstract

The research aims to identify the most important issues that have affected and still affect contemporary Iranian-Turkish relations and had a role in shaping the foreign policy of the two countries towards each other. The importance of the research lies in strengthening the aspect of academic studies that are concerned with Iranian-Turkish relations, monitoring issues affecting them, and trying to provide a new addition to this field. The structure of the research included many issues that had an impact on the relations between the two countries, including the Kurdish issue, the problem of the Kurdistan Workers' Party in Iraq, the issue of the Iranian nuclear program, as well as the Arab revolutions in 2011, with a focus on the Syrian issue, which took a place of interest between the two countries, and the Qatari crisis in 2017. The research concluded by addressing the issue of targeting Iranian opponents in Turkey and its impact on the relations of the two countries. The most prominent conclusions that emerged from the research are that the Iranian-Turkish relations were dominated by the nature of stability and cooperation between the two countries during the period under discussion, despite the cooperation and political and economic openness witnessed by the relations of the two countries, some factors and reasons affected them positively and negatively.

Keywords: Iran; Turkey; Iranian-Turkish relations; Syrian crisis; Iranian nuclear file.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مقدمة

إيران وتركيا دولتان متجاورتان لهما تاريخ مشترك طويل، اتسمت علاقاتهما بالصراع والتنافس المستمر، فكثيرا ما شهدت علاقاتهما التوتر والتصعيد لكن مصالح كلا الدولتين مع بعضهما، وحنكة قادة البلدين كانت تحسم الموقف وتعيد العلاقات الى مسار الحوار والتفاهم والتعاون بين البلدين، حيث ان لكلا البلدين مصالح مشتركة مع بعضهما تدفعهما لتجاوز الخلافات وحسمها حتى ولو كان هذا الحل مرحليا. وبحكم امتلاك كلا الدولتين للمقومات السياسية والجغرافية والقدرات العسكرية والاقتصادية والبشرية فقد مكنهم ذلك من القيام بدور مؤثر في المنطقة، حيث تسعى كل منهما الى محاولة كسب مناطق نفوذ أكبر في المنطقة، عبر الترويج لنظامهما وابراز نجاح تجربتهم السياسية والاقتصادية في الادارة والحكم. ولضمان استمرار وديمومة مصالحهما في المنطقة، وبحكم التنافس المستمر بينهما برزت العديد من القضايا التي اثرت في العلاقات بين البلدين وانعكست عليها، وتباينت العوامل والقضايا والمشاكل التي اثرت في علاقات البلدين بين مشاكل الحدود والقضية الكُردية والبرنامج النووي الايراني وتداعيات حركات التغيير العربية او ما يعرف بالربيع العربي، اضافة الى موضوع المعارضين الايرانيين في تركيا.

هدف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على أبرز القضايا والمشاكل التي اعترضت العلاقات الايرانية – التركية، واثرت فيها، وكانت لها اثار وتداعيات على العلاقات الثنائية بين البلدين، وبيان مدى تأثرها، ومعرفة طبيعة تعامل كل منهما اتجاه تلك القضايا، ومحاولة رصد القضايا التي لم يتم تناولها في بحوث سابقة.

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في تعزيز جانب الدراسات والبحوث التي تعالج العلاقات الايرانية – التركية، ومعرفة طبيعة السياسة التي تنتهجها كلا الدولتين تجاه القضايا

والمشاكل التي أثرت في علاقاتهما الثنائية والسبل التي اتبعت في معالجتها بالشكل الذي يديم علاقاتهما ويحفظ مصالحهما المشتركة.

مشكلة البحث:

اما مشكلة البحث فتتركز على معرفة طبيعة العلاقات الايرانية – التركية المعاصرة، وتشخيص أبرز القضايا التي اثرت بصورة مباشرة فيها، ومعرفة مدى انعكاس تأثير تلك القضايا على العلاقات بين البلدين؟ وهل كان لتلك القضايا ابعاد وتأثير حقيقي ام شكلي؟ وهل كان التأثير سلبي ام ايجابي؟

فرضية البحث:

تقوم فرضية البحث على ان العلاقات الايرانية – التركية المعاصرة شهدت نوعا من الاستقرار ابان العقدين الاخيرين من الزمن، وكانت المصالح المشتركة بينهما السبب الرئيس في ذلك الاستقرار، لكن تلك العلاقات واجهت العديد من القضايا والتحديات والمشاكل التي اثرت فيها بشكل او باخر، واسهمت في بعض الاحيان في اثارة التنافس والتوتر والصراع بينهما.

هيكلية البحث:

تضمنت هيكلية البحث سبعة محاور، تركزت حول القضايا التي كانت لها تأثير في علاقات البلدين وشغلت حيزا من اهتمامهما. وتمثلت بموضوع القضية الكردية ومشكلة حزب العمال الكردستاني في العراق وانعكاساتها على العلاقات بين البلدين. وتناول البحث ايضا قضية البرنامج النووي الايراني. ثم اهتم البحث بالثورات العربية عام ٢٠١١ وموقف البلدين منها، مع التركيز على القضية السورية التي كانت الاكثر تأثيرا في علاقات الدولتين، واخذت حيزا من اهتمام البلدين لما لها من تأثير مباشر على مصالحهما. الى جانب ذلك تضمن البحث كذلك موضوع الازمة القطرية عام ٢٠١٧، وكان لها تأثير في علاقاتهما. واختتم البحث بتناول مسألة استهداف المعارضين الايرانيين في تركيا، وأثرها في علاقات البلدين.

تمهيد:

شهدت العلاقات الإيرانية– التركية تحولا عقب قيام الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ ، حيث سعى النظام الجديد الى اخراج إيران من دائرة التحالفات الغربية ومقاومة النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، واعتماد مبدأ تصدير مبادئ الثورة الاسلامية الايرانية ومحاولة القيام بدور اقليمي ، والسعي من اجل الوصول إلى دور اقليمي مهم (Ertosun, n.d., 15). وفقا لذلك اخذت العلاقات بالتراجع والتدهور عاما بعد عام، وبدأت تتأثر بصغير القضايا وكبيرها ولا سيما منذ عام ١٩٨٨، حيث توترت العلاقات بين الدولتين نتيجة رفض السفارة الايرانية في أنقرة اتباع الاعراف الدبلوماسية وابداء المواساة كبقية السفارات الأجنبية في ذكرى وفاة مصطفى كمال أتاتورك، حيث أعربت الصحف التركية عن رفضها لتصرف السفارة الايرانية بعدم اهتمامها بهذه المناسبة. وفي عام ١٩٨٩ ابدت احدى الجهات الرسمية في إيران مقارنة بين كنعان إيفرين الرئيس التركي وسلمان رشدي مؤلف كتاب "الآيات الشيطانية"، مما تسبب في مزيد من التوتر بين البلدين، خاصة في أوساط الجيش التركي. لكن العلاقات بدأت تتطور بشكل إيجابي بعد تولي الرئيس علي اكبر رافسنجاني الرئاسة الايرانية(١٩٨٩–١٩٩٧) ، وقيامه بإبعاد الإسلاميين المتشددين من المراكز المهمة في الدولة، واجراءه العديد من التغييرات على صعيد السياستين الداخلية والخارجية ، فضلا عن ان مرحلة التسعينيات شهدت عدد من المتغيرات كان ابرزها حرب الخليج الثانية ١٩٩٠–١٩٩١ وموقف الدولتين المعارض لها، حيث اسهم في تقارب الدولتين، وبدأت العلاقات تسير بشكل طبيعي، ولكن عقب أحداث ١١ ايلول / سبتمبر ٢٠٠١ ، حاولت إيران التقارب من تركيا ، بعد ان ادركت ان الحملة الأمريكية ضد الإرهاب واحتلالها للعراق بات قريبا منها ، وهذا الامر شكل تهديدا مباشرا لها. وبعد فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٢ وتشكيلها للحكومة رحبت ايران بها وعدته تطورا سينعكس إيجابيا على العلاقات بين البلدين (محمد، ٢٠٢١، ٢٢٤–٢٢٥).

اولا القضية الكردية ومشكلة حزب العمال الكردستاني في العراق وانعكاساتها على العلاقات بين البلدين:

يعود تاريخ القضية الكُردية إلى نشأة وتكوين الدولتين الحديث في عشرينيات القرن الماضي، وكان للقضية الكُردية دورا مؤثر ومعقد في العلاقات الايرانية – التركية، وبعد ظهور الدولتين بشكلها الحديث، وفي الوقت الذي انشغلت فيه الدولتين بالقضايا الامنية وبناء الدولة، بدأت القضية الكُردية تظهر بشكل تدريجي كعامل مؤثر في العلاقات بين البلدين، وكمصدر نزاع وتنافس او تعاون بين الطرفين. وبدأت تطلعات الشعب الكُردي لتأسيس كيان مستقل لهم، بتشكيل مجاميع مسلحة والقيام بحركات وعمليات عسكرية هددت من خلالها امن وسلامة الاراضي الايرانية والتركية فيما بعد. وأنشأ الأكراد في العراق حكومة إقليم كردستان بعد عام ١٩٩١. إلى جانب المخاوف الأمنية، والمصالح الاقتصادية بدأت كل من إيران وتركيا تسعى لتطوير العلاقات الاقتصادية مع حكومة إقليم كردستان.

مع مرور الزمن وبالرغم من استخدام القوة العسكرية سواء من قبل إيران او تركيا لمواجهة وكبح جماح الحركات العسكرية الكُردية، بقت فاعلية المجاميع المسلحة. ولغرض امتصاص زخمها حاولت إيران عقب قيام الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ اعتماد استراتيجية مزجت بين التدابير العسكرية وإدراج "الأكراد العاديين" في دوائر السلطة، وتغلبت طهران على المسألة الكُردية في التسعينيات، ومع ذلك استمر نشاط الحركة الكُردية والتي شكلت مع أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تحدياً جديداً لإيران مع ظهور حزب الحياة الحرة PJAK .وبالرغم من الإجراءات العسكرية ، ظلت المسألة الكُردية تشكل قضية أمنية مهمة بالنسبة الى إيران. وهكذا استمرت المقاربات الأمنية في التأثير على الإيرانيين وسياساتهم تجاه القضية الكُردية وعلاقاتها مع دول الجوار ولاسيما تركيا التي تعاني من المشكلة ذاتها. واصبحت القضية الكُردية قضية مهمة في العلاقات بين البلدين ومحور العديد من المحادثات بين الجانبين. وبالرغم

من الخلافات بينهما حول العديد من القضايا الإقليمية بما في ذلك القضية الكُردية، استمر الجانبان في توسيع وتدعيم علاقاتهما المشتركة الاقتصادية والسياسية. ومع ذلك كان للقضية الكُردية تأثير مباشر في علاقاتهما الثنائية لسنوات عديدة. وكانت سببا ايضا في بعض الأحيان للتعاون بين الدولتين، كونها كانت تشكل قضية امنية وتهديد بالنسبة للجانبين مع المحاولات الكُردية لإقامة حكم الذاتي. لقد كانت المصالح المتضاربة والمتنافسة في بعض الاحيان والرؤى المتباينة بين الطرفين سببا في منعهما في تبني سياسات إقليمية منسقة ومتماسكة فيما يتعلق بالقضية الكردية. في الوقت الذي أدى التنافس بين الحركات الكُردية عبر التكتلات الإقليمية إلى مزيد من التشتت بينهما في المنطقة (Sinkaya, 2018, 859).

كان للاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وتداعياته على الساحة الداخلية العراقية تأثير مباشر في العلاقات الايرانية – التركية، وخاصة فيما يتعلق بمصالح كلا البلدين، حيث اسهمت المتغيرات الجديدة في زيادة حجم النفوذ والمصالح الايرانية في العراق على حساب المصالح التركية، وكان تغيير النظام السياسي في العراق قد صب لصالح إيران، في الوقت الذي شكل تهديدا جديدا بالنسبة للأمن القومي التركي. وهذا الامر دفع تركيا الى تعزيز وتوثيق علاقاتها الاقليمية وخاصة مع إيران وسوريا، ومحاولة تلافي اي تأثيرات سلبية قد تنعكس نتيجة الاحتلال الامريكي للعراق.

وفي ظل المتغيرات التي شهدها العراق بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣، وفي ضوء تزايد النفوذ والمصالح الايرانية في العراق، وانعكاس ذلك على وضع اقليم كردستان في العراق، وتداعياته على القضية الكُردية، ومن خلال زيادة خطر حزب العمال الكُردستاني التركي وحزب الحياة الحرة الايراني على البلدين، الى جانب قضايا الطاقة بين البلدين و قضية البرنامج النووي الايراني والعلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية و"اسرائيل" واختلاف توجهات كلا البلدين، وجدت الدولتان ان مصالحهما تقتضي تعزيز وتطوير علاقاتهما الثنائية وزيادة التعاون بينهما، وخاصة بالنسبة لتركيا

التي رأت في توثيق هذه العلاقات مصلحة اكبر لها بخلاف توترها وضعفها. وفقا لذلك سعت تركيا الى تعزيز علاقاتها مع ايران عن طريق تكثيف اللقاءات الرسمية بين البلدين، وزيادة اوجه التعاون السياسي والاقتصادي (النعيمي وجلود، ٢٠١١، ٢٣٩–٢٥٠)، وتقاربت مصالح الدولتان احترازا من اي توجه امريكي لمنح الاستقلال لإقليم كردستان، اذ ان كلا البلدين كانا يتوقعان هذا الاحتمال . لذلك أعلنت ايران وتركيا أنهما سيعدان استقلال الاقليم في العراق "خطاً احمر"، ورفض اقامة دولة كردية في شمال العراق (Özcan & Özdamar, 2010, 112). حيث كانت هناك مخاوف مشتركة من قيام دولة كرُدية في شمال العراق، وكان هناك تقارب في وجهات النظر تجاه هذه القضية، وتأكيد الجانبين على أهمية وحدة أراضي العراق وتنسيق المواقف تجاه عناصر حزب العمال الكُردستاني وحزب الحياة الحرة [١].

ومن أجل تهدئة مخاوف وقلق الدول المجاورة من هذا التوجه، أرسل الاكراد وفودًا إلى إيران وتركيا وعدد من الدول العربية من بينها سوريا ومصر والسعودية لطمأنتهم بأنهم سيبقون ضمن حدود العراق. ورغم تأكيد ذلك من قبل الزعماء الكُرد، فان كلا البلدين اشتركا في معظم الاجتماعات التي عقدت وضمت دول جوار العراق، والتي اكدت دائما على التزام تلك الدول بوحدة وسلامة اراضي العراق (Sinkaya, 2018, 852).

لقد اتبعت أنقرة وطهران سياسات متناقضة تجاه العراق واقليم كردستان كل حسب مصالحه، رغم علاقاتهما مع الأحزاب الكُردية الرئيسة في الاقليم ، فمنذ عقد التسعينيات من القرن العشرين عارضت تركيا إنشاء نظام فيدرالي وإضفاء الطابع الرسمي على حكومة إقليم كوردستان وتجاهلت الاقليم لمدة طويلة، وكانت أنقرة مترددة في الاعتراف بسلطة الاقليم على شمال العراق ، الى ان اعترف الدستور العراقي لعام

---

١ **بعد أحداث ايلول /سبتمبر ٢٠٠١ ، بدأ حزب الحياة الحرة في إيران وبالتعاون مع حزب العمال الكُردستاني بتنفيذ أنشطة ضد مراكز الشرطة في المناطق الحدودية بين ايران وتركيا ، وهذا أدى إلى زيادة التعاون بين البلدين (كاراتاش، ٢٠٢٢).**

٢٠٠٥ بحكومة إقليم كُردستان ضمن دولة اتحادية ، اذ بدأت بإقامة علاقات طبيعية مع حكومة الإقليم (Sinkaya, 2018, 853).

اما سياسة إيران تجاه العراق فقد دعمت النظام الفيدرالي في العراق، لكنها عارضت استقلال واقامة دولة كُردية، وسعت إلى اقامة تفاهمات مشتركة وبناء تحالف سياسي بين الاحزاب السياسية في العراق والاحزاب السياسية الكُردية، والذي من شأنه ان تكون طهران أقرب الى النظام السياسي الجديد في العراق. ووسعت ايران علاقاتها مع حكومة إقليم كوردستان، وافتتحت قنصلية اولى لها في السليمانية ،و ثانية في أربيل عام ٢٠٠٥ ، وبالمقابل افتتحت الأحزاب الكُردية العراقية مكاتب لها في إيران ، وفتحت حكومة إقليم كوردستان مكتب تمثيل لها في طهران عام ٢٠٠٧ ،على عكس انقرة التي رفضت التعامل مع حكومة إقليم كوردستان لسنوات وجاءت خطوتها متأخرة بالمقارنة مع طهران(Sinkaya, 2018, 853).

أصبح إقليم كوردستان مكانا ينادى من خلاله بحقوق القومية الكُردية والدفاع عنها، حيث استضافت حكومة الاقليم العديد من المؤتمرات التي تناولت مستقبل الأكراد في إيران وتركيا بعد عام ٢٠٠٣، والتي حضرتها المعارضة الإيرانية والتركية. في غضون ذلك، زاد حزب العمال الكُردستاني التركي وحزب الحياة الحرة الكُردستاني الايراني، وكلاهما يتمركزان في جبال قنديل، تسليحهما وهجماتهما في إيران وتركيا لا سيما بعد عام ٢٠٠٤. وأدانت أنقرة وجود حزب العمال الكُردستاني في شمال العراق واحتجت على عدم اهتمام الولايات المتحدة وفشلها في إنهاء نشاط هذه الاحزاب التي وصفتها بـ "الأنشطة الإرهابية" هناك. ومع ذلك ، لم تكن القيادة الأمريكية في العراق على استعداد لتقييد أنشطة حزب العمال الكُردستاني والجماعات الكُردية الإيرانية في إقليم كوردستان (Sinkaya, 2018, 853).

أدى تجدد النشاط العسكري للأحزاب الكُردية المعارضة (حزب العمال الكُردستاني / حزب الحياة الحرة الكُردستاني) في تركيا وإيران إلى جعل حزب العمال الكُردستاني عدوًا مشتركًا لكلا البلدين، مع تردد الولايات المتحدة الامريكية في محاربة

ومواجهة حزب العمال الكُردستاني وحزب الحياة الحرة الكُردستاني إلى مزيد من التعاون بين أنقرة وطهران (Özcan & Özdamar, 2010, 112). في تموز /يوليو ٢٠٠٤ ، أعلنت إيران حزب العمال الكُردستاني والجماعات المنتسبة إليه منظمة إرهابية (Sinkaya, 2018, 854).

ولأول مرة تشهد العلاقات بين البلدين القيام بعمليات مشتركة ضد الاحزاب الكُردية المعارضة. حيث شهد عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ تعاونا تركيا وإيرانيا وثيقا في القيام بعمليات مشتركة ضد حزب العمال الكُردستاني ونظيره الإيراني حزب الحياة الحرة ، حيث كانت هناك تقارير تشير إلى أن واشنطن كانت تقوم بدعم حزب الحياة الحرة الايراني المعارض، وفي الوقت ذاته رأت تركيا في موقف الولايات المتحدة الامريكية وعدم اتخاذها اجراء ضد حزب العمال الكُردستاني بانه عاملا مشجعا للتعاون مع ايران في مواجهة الاحزاب الكُردية المعارضة لهما (كاراتاش، ٢٠٢٢، ٢٢٦). واستهدفت الدولتان جبال قنديل، حيث وجهت الطائرات التركية ضرباتها الجوية، وقصفت المدفعية الإيرانية قواعد مشتركة بين حزب العمال الكُردستاني وحزب الحياة الحرة الكُردستاني، وشاركت إيران تركيا أيضًا بالمعلومات الاستخباراتية، ونسقت أحيانًا عملياتها العسكرية ضد حزب العمال الكُردستاني. على سبيل المثال في اب/ أغسطس وايلول/سبتمبر ٢٠٠٧ شنت كل من إيران وتركيا هجمات متفرقة على قصف قواعد حزب العمال الكُردستاني في جبال قنديل، وفي حزيران /يونيو ٢٠٠٨ كررت إيران وتركيا ضرباتهما المنسقة ضد مواقع الحزبين. واكد إيلكر باشبوغ قائد القوات البرية التركية آنذاك بوجود تعاون إيراني – تركي في محاربة ما وصفهم بـ الانفصاليين من حيث تبادل المعلومات الاستخباراتية والتخطيط للقيام بالهجمات المنسقة (Sinkaya, 2018, 854). وتم تشكيل لجنة ثلاثية من ممثلين عن العراق وتركيا والولايات المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ من أجل تنسيق الإجراءات ضد حزب العمال الكُردستاني. وفي شباط/ فبراير ٢٠٠٨صنفت الولايات المتحدة حزب الحياة الحرة الكُردستاني كمنظمة إرهابية. ومع ذلك فان هذه الإجراءات لم من تخفف من القلق الإيراني والتركي من السياسات الأمريكية في المنطقة (Sinkaya, 2018, 854).

في عام ٢٠١١ وقعت ايران على اتفاق وقف إطلاق النار مع حزب الحياة الحرة الكُردستاني ، واعلن حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار في اذار/ مارس ٢٠١٣ ، ووافق على مغادرة الأراضي التركية ، لكنه لم يلتزم بالاتفاق ولم يغادر الاراضي التركية، واستأنف هجماته على القوات التركية في تموز / يوليو٢٠١٥ وقد شجع ذلك طهران على استخدام حزب العمال الكُردستاني كوسيلة ضغط ضد انقرة، بسبب المصالح المتباينة والسياسات الإقليمية المتناقضة، وخاصة مرحلة ظهور تنظيم داعش والمرحلة التي تلتها، حيث شهدت العلاقات تراجعا ملحوظا، عقب زيادة التدخلات التركية في شمال العراق والخلاف حول القضية السورية وغيرها ،حيث برزت قضية قضاء سنجار في شمال العراق بعد عام ٢٠١٧ كأحد العوامل التي اثرت في العلاقات بين البلدين، وتحول العراق بسببها إلى نقطة خلاف أساسية بين الطرفين، في واقع عكس سعي الجانبين لإعادة توازن القوى بينهما، وسعيهما إلى كسب المزيد من مناطق النفوذ، حيث تبادل سفيري ايران وتركيا لدى بغداد الانتقادات حول قضية التدخل العسكري التركي في الأراضي العراقية، حيث اتهمت تركيا ايران بدعم حزب العمال الكُردستاني، في الوقت الذي تعهد رجب طيب أردوغان الرئيس التركي بتوسيع عمليات تركيا العسكرية ضد حزب العمال الكُردستاني الى سنجار ، المنطقة الاستراتيجية الواقعة على الحدود العراقية السورية والقريبة ايضا من تركيا، حيث شكلت هذه القضية عاملا اضافيا اخر انعكس بشكل مباشر في علاقات البلدين، بالرغم من قيام ايران في الوقت ذاته بقصف عدد من المناطق الحدودية داخل الحدود العراقية مستهدفة حزب الحياة الحرة الكُردستاني الإيراني (موقع شفق، ٢٠٢١).

اذ ابدت ايران رفضها لها وادانت العمليات العسكرية التركية في شمال العراق بالرغم من كونها كانت موجهة ضد حزب العمال الكُردستاني، اضافة الى ذلك ،وقفت الجماعات المسلحة في العراق المقرّبة من ايران بالضد من التدخلات التركية في العراق ورفضت اي تواجد تركي في شمال العراق، بل تعمدت ايضا الى التضييق على المصالح التركية اذا تطلب الامر ذلك وبحسب طبيعة ومسار العلاقات الايرانية –

التركية (كاراتاش، ٢٠٢٢).

وبالرغم من تأكيد الرئيس التركي رجب طيب اردوغان في ٢٠١٧/٨/٢١ على التعاون الإيراني التركي ضد حزب العمال الكُردستاني، واهمية وضرورة تنسيق العمليات العسكرية المشتركة بين الجانبين. وتأكيد مسؤولي البلدين على الاستمرار في التعاون ضد حزب العمال الكُردستاني وحزب الحياة الحرة الكُردستاني. لكن ذلك لم يمنع من تجدد الخلافات بين البلدين، لاسيما مع عودة هجمات حزب العمال الكُردستاني بين الحين والاخر، واتهام تركيا ايران بدعم حزب العمال الكُردستاني، خاصة اذا ما علمنا ان اتفاقات وقف اطلاق النار التي وقعتها الدولتان، ايران مع حزب الحياة الحرة ، وتركيا مع حزب العمال الكُردستاني سرعان ما تنتهي فاعليتها بخرقها من احد الطرفين (Sinkaya, 2018, 854).

لقد كان العراق ميدان للتنافس الايراني – التركي، وتبادل الجانبين الاتهامات بشأن التدخل بشؤونه الداخلية، ولعل قضية حزب العمال الكردستاني كانت من اهم اسباب ذلك الخلاف. حيث نشر موقع "رووداو" التابع لإقليم كردستان العراق يوم ٢٣ شباط/ فبراير/ شباط ٢٠٢١، مقابلة أجراها مع إيرج مسجدي السفير الإيراني في العراق، وفي المقابلة دعا مسجدي تركيا إلى "مغادرة العراق واحترام أراضيه"، قائلاً: " نرفض التدخل العسكري في العراق، وينبغي على القوات التركية ألا تشكل تهديدا أو أن تنتهك الأراضي العراقية". وسارع فاتح يلدز السفير التركي لدى العراق بالرد على تصريح السفير الإيراني عن طريق حسابه على تويتر، قائلا " إن مسجدي هو آخر شخص يمكن أن يلقن أنقرة درسا في احترام حدود العراق". الامر الذي دفع وزارة الخارجية التركية الى استدعاء محمد فرازمند السفير الإيراني في أنقرة، على خلفية تصريح السفير الإيراني في بغداد. وذكرت مصادر دبلوماسية تركية، أن الخارجية أبلغت السفير الإيراني رفض أنقرة الشديد لهذه الاتهامات، وأنها "تنتظر من إيران دعم تركيا في مكافحة الإرهاب وليس الوقوف ضدها. وسارعت الخارجية الإيرانية بدورها

بالرد على الخطوة التركية واستدعاء سفير أنقرة لدى طهران على خلفية تصريحات سليمان صويلو وزير الداخلية التركي ، حول انتشار منظمة حزب العمال الكُردستاني في الأراضي الإيرانية، حيث أبلغت الخارجية السفير رفضها لتصريحات الوزير التركي، كما اعتبرت رد السفير التركي في العراق على تصريحات نظيره الإيراني بأنها "غير مبررة" .وقبل أسبوع من هذه الازمة بين البلدين، وفي لقاء تلفزيوني، وجّه جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني انتقادات للدور التركي في سوريا والعراق، وهو ما أغضب الجهات الرسمية التركية، لا سيما وأنه جاء بالتزامن مع اتصال بين أردوغان وروحاني، قبل أن تصدر الخارجية الإيرانية بياناً قالت فيه إن الوزير لم يوجه انتقادات لتركيا (القدس العربي، ٢٠٢١).

وتطور موضوع الاتهامات بين البلدين حول الدولة التي تنتهك سيادة العراق حتى وصلت مرحلة استدعاء السفراء في طهران وأنقرة يوم ٢٠٢١/٢/٢٨ في أحدث أزمة دبلوماسية بين البلدين، وجاءت الازمة الدبلوماسية بين البلدين على خلفية تصريحات للسفير الإيراني في بغداد انتقد فيها العمليات التركية في شمالي العراق، ورد السفير التركي الحاد عليه، وجاءت بعد أيام فقط من أزمة أخرى جرى احتواؤها سريعاً بعدما نفت الخارجية الإيرانية تصريحات منسوبة لوزير الخارجية جواد ظريف انتقد فيها الدور التركي في سوريا والعراق. وكشفت الازمات المتكررة حجم الخلافات بين البلدين اللذين سعيا طوال السنوات الماضية إلى تحييد الخلافات والتعاون في العديد من الملفات الثنائية والإقليمية (القدس العربي، ٢٠٢١).

ومع الاتهامات المتبادلة بين الطرفين في دعم الاحزاب الكُردية المعارضة لها، تتجدد الخلافات بين البلدين، وتظهر القضية مرة أخرى كمصدر للخلاف بين أنقرة وطهران، ومازالت القضية الكُردية مصدر ومحور خلاف بين الجانبين الى وقتنا الحاضر، فتسهم في احيان في تقارب البلدين وتحقيق التعاون والانسجام بينهما، وتسهم في اوقات اخرى في توتر العلاقات واثارة التنافس والصراع بين البلدين.

ثانياً قضية البرنامج النووي الايراني:

في ظل العلاقات التاريخية بين البلدين وباعتبار إيران دولة مجاورة مهمة لتركيا، وحالة التعاون والتنافس والتوتر والصراع الذي خيم على علاقات البلدين طوال تاريخها، فإن السياسات الدفاعية الإيرانية كانت ذات أهمية كبيرة لصناع السياسة التركية. من هذا المنطلق كان لتركيا موقفها من هذه القضية، وكان لها دور مباشر وغير مباشر فيها، في محاولة منها أن تقوم بدور الوسيط بين طرفي الازمة وخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية، عن طريق استضافة المفاوضات. وقد دافعت تركيا عن حق ايران في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية، وقال رجب طيب اردوغان الرئيس التركي في احدى تصريحاته " ان التهديدات العسكرية ضد الدولة التي تسعى إلى إتقان التكنولوجيا النووية السلمية أمر غير مقبول طالما أن إيران ملتزمة بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" (النعيمي، ٢٠٢٠ب، ١٣). اذ لا ترى تركيا أي خطأ في قيام إيران بتخصيب اليورانيوم لأغراض مدنية. وهدف تركيا واستراتيجيتها تجاه القضية النووية الايرانية هو تقليل التوترات ومن أجل بقاء إيران دولة غير نووية، فضلا عن توفير مناخ مناسب من شأنه حث إيران على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الوقت الذي كانت فيه تركيا تسعى في هذا الاتجاه ، كانت ايران تشكك في مصداقية تلك المساعي، وذلك لان تركيا عضو في حلف الناتو ، فضلا عن انضمامها إلى العقوبات ضد إيران إلى حد ما ،بالنظر إلى التنافس التاريخيً بين البلدين وخلافاتهما الأخيرة في العديد من القضايا لا سيما الوضع في سوريا (Güler et al., n.d., 6).

لقد انتهجت تركيا ومنذ بدايات ازمة الملف النووي الايراني سياسة التعامل بوسطية تجاه القضية النووية الايرانية، حيث أيد القادة الأتراك حق إيران في امتلاك الطاقة النووية وتطوير تقنياتها، لكنهم عارضوا تطوير إيران للأسلحة النووية، من منطلق أن تطوير إيران للأسلحة النووية سيؤدي إلى ظهور سباق تسلح جديد في المنطقة، فضلا عن ان امتلاك إيران السلاح النووي سيجعل منها قوة اقليمية كبيرة سيدعم موقف إيران التنافسي مع تركيا في المنطقة. لكن بالرغم من هذه المخاوف ، فإن تركيا ومنذ

بداية الأزمة الإيرانية تجنبت تماما الانحياز للولايات المتحدة الأمريكية، واستخدمت الدبلوماسية في التعامل مع الازمة، واوضحت ان الأنشطة النووية الايرانية أهدافها سلمية، وان تركيا لا ترى خطرا في البرنامج النووي الايراني، وانها ما زالت مقتنعة بأن دبلوماسية الحوار مع طهران هو الخيار الأفضل لإقناع إيران بالتخلي عن محاولتها للحصول على أسلحة نووية، وعارضت تركيا اللجوء إلى الخيار العسكري لمنع إيران من امتلاك التكنولوجيا النووية ،واعترضت على سياسة الكيل بمكيالين في المنطقة في موضوع الأسلحة النووية ، وأيدت بان تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ، لذلك صوتت تركيا والبرازيل اللتان كانت عضوين في مجلس الامن في ٩/حزيران/يونيو ٢٠١٠ ضد قرار مجلس الامن المرقم (١٩٢٩) في فرض عقوبات دولية جديدة على ايران (النعيمي، ٢٠٢٠ب، ١٣). موقف تركيا هذا دفعها إلى إطلاق مبادرة بالاشتراك مع البرازيل للتوصل إلى اتفاق يتم بموجبه تبادل الوقود النووي مع إيران. الاتفاق الذي اقترحته تركيا والبرازيل على أساس إيداع إيران ١٢٠٠ كيلوغرامات من اليورانيوم منخفض التخصيب في تركيا دفعة واحدة مقابل الحصول على نفس الكمية من اليورانيوم المنخفض التخصيب، وأن هذا الاتفاق هو إنجاز بالنسبة لتركيا فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني. وبالرغم من أن تركيا لا تعارض بشكل كامل فرض عقوبات على إيران، إلا أنها مترددة في الانضمام إليها. وبينما تتفق أنقرة مع الولايات المتحدة على أنه لا ينبغي لإيران أن تمتلك أسلحة نووية، فإنها تضغط على واشنطن لاستبعادها من بعض العقوبات، لا سيما تلك المتعلقة بشراء النفط والغاز (كاراتاش، ٢٠٢٢، ٢٢٨).

اعتمدت استراتيجية تركيا مبدأ التواصل مع إيران اقتصاديًا وسياسيًا نظرا للمصالح بين الدولتين، حيث تحصل تركيا على جزء من نفطها وغازها من إيران، وكانت أنقرة مقتنعة بأن زيادة المشاركة الاقتصادية ستؤدي إلى تقوية العلاقات السياسية والدبلوماسية، مما يجعل من الممكن لصانعي السياسة الأتراك تسهيل المحادثات بين

إيران والولايات المتحدة ومحاولة حل القضية النووية. وعندما فُرضت العقوبات الاقتصادية على إيران، حاولت تركيا توسيع نفوذها الاقتصادي في إيران وتعزيز علاقاتها الاقتصادية ، وكان للاتفاق النووي الذي تم التوقيع عليه عام ٢٠١٥ وما ترتب عليه من رفع العقوبات عن ايران، اهمية اقتصادية لكلا الدولتين اذ اسهم في زيادة حجم التعاملات التجارية بينهما وتعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية (Güler et al., n.d., 6).

وعندما أعلن دونالد ترامب رئيس الولايات المتحدة الامريكية انسحاب بلاده رسمياً من الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ واعادة العقوبات الاقتصادية على إيران في ٨ ايار/مايو عام ٢٠١٨. أعرب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ٢٠١٨/٥/٩ عن أسفه لقرار واشنطن الانسحاب، قائلًا " أميركا ستكون الخاسر، لأنها لا تلتزم بالاتفاق الذي وقعته"، معربا عن عدم التزام واشنطن بالوفاء بالتزاماتها منذ البداية وقال: " لا يمكنك إلغاء الاتفاقيات الدولية في أي وقت تريد" (موقع Dw، ٢٠١٨). كما صرح المتحدث باسم الرئاسة التركية (إبراهيم قالين Kalin Ibrahim) في ٩ أيار/ مايو ٢٠١٨ أن انسحاب أميركا من الاتفاق النووي سيضر بالاستقرار الدولي، مشيرا أن تركيا لن تغير موقفها تجاه الأسلحة النووية. وقال كالين للصحفيين: "إن انسحاب أميركا من الاتفاق النووي سيسبب مزيدا من عدم الاستقرار ويثير اشتباكات جديدة... الاتفاق المتعدد الأطراف سيستمر مع الدول الأخرى... وتركيا ستواصل موقفها الرافض لكل أنواع الأسلحة النووية" (النعيمي، ٢٠٢٠ب، ١٨). واتصل رجب طيب أردوغان الرئيس التركي بنظيره الإيراني حسن روحاني، مؤكدا التزام بلاده بالاتفاق النووي. وندد بالعقوبات الامريكية على إيران وقال " إن تركيا لن تلتزم بالعقوبات التي أعادت الولايات المتحدة فرضها على قطاعي النفط والشحن في إيران"، ووصف الخطوة الأمريكية بأنها تهدف إلى "الإخلال بالتوازن في العالم"، وتابع "بالتأكيد لن نلتزم بمثل هذه العقوبات.

نشتري عشرة مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي، لا يمكن أن نجمد شعبنا في البرد" (موقع Dw، ٢٠١٨).

لقد كان لحالة التعاون التي سادت علاقات البلدين عقب الانقلاب الفاشل في تركيا عام ٢٠١٦ ، وكمبادرة من تركيا لرد الجميل على موقف ايران من الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا، وبعد التوافقات التي حصلت في القضية السورية في حينها ، ابدت تركيا موقفا ايجابيا اتجاه ايران لاسيما بعد اعادة فرض العقوبات الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة، ومع تصاعد الحملة الامريكية ضد ايران، وبعد توقيع دونالد ترامب الرئيس الامريكي قرار الانسحاب من الاتفاق النووي مع ايران في ٨ ايار/ مايو ٢٠١٨ وبعد سريان فرض العقوبات الاقتصادية، وجدت الحكومة الايرانية نفسها احوج ما تكون الى المساعدة ، وكانت لتصريحات المسؤولين بصدد الازمة وقع وتأثير لدى الحكومة الايرانية. وصرح مولود جاوويش أوغلو وزير الخارجية التركي ان تركيا لن تقطع العلاقات التجارية مع ايران بناء على اوامر دول اخرى، عقب التوجيه الذي صدر من الولايات المتحدة الامريكية الى الدول بوقف وارداتها النفطية من ايران (المعموري، ٢٠١٩، ١١٠).

ثالثاً موقف تركيا وإيران من الثورات العربية عام ٢٠١١:

كان للثورات العربية التي انطلقت مع مطلع عام ٢٠١١، تأثير مباشر في العلاقات الايرانية – التركية، وفتح مجال التنافس بين البلدين قائما طوال مدة الاحداث التي شهدتها تلك البلدان وخاصة في سوريا، وكان هنالك اختلاف في الرؤى بين إيران وتركيا بشأن الثورات العربية. فقد رات إيران من جانبها في الثورات العربية على أنها تمثل صحوة إسلامية، وأنها مشابهة للثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ والتي أطاحت بحكم الشاه محمد رضا بهلوي. في الوقت الذي نظرت فيه تركيا إلى تلك الثورات على أنها تعبر عن رغبة حقيقية للشعوب العربية بالتغيير واقامة النظام الديمقراطي ،

ورأى كلا البلدين في هذا التغيير فرصة لتعزيز نفوذهما وتوسيع مصالحهما قدر الامكان في تلك البلدان (لارابي ونادر، ٢٠١٣، ٧).

لا شك ان الموقف الإيراني والتركي من هذه الثورات كان له أسباب ودوافع مختلفة حكمته المصالح ، فالموقف الإيراني من تلك الاحداث التي شهدتها عدد من البلدان العربية تراوح بين الدعم و التأييد او الرفض والمعارضة، اذ رأت القيادة العليا ومنهم علي خامنئي المرشد الاعلى للثورة الاسلامية ومن بعده رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشورى الاسلامي، ان الثورات ليست الا امتداد للثورة الاسلامية الايرانية، وانها تحمل ذات القيم التي حملتها الثورة الايرانية عام ١٩٧٩، في محاربة الانظمة السياسية المستبدة الموالية للولايات المتحدة الامريكية والغرب، وابدت دعمها للمظلومين والمضطهدين، وفقا لذلك ايدت ايران هذه الثورات كونها قامت بها الشعوب العربية ضد انظمتها الحليفة للولايات المتحدة الامريكية، فضلا عن كونها كانت ذات توجهات اسلامية. في الوقت الذي كانت تركيا تامل في هذه الحركات والثورات قيام ديمقراطية حقيقة في هذه البلدان، تحكمها العقلية السياسية الراجحة والتعددية السياسية ، او الاسلام السياسي المعتدل او الوسطي، دون ان يكون لتوجهات السلطة او النظام السياسي الذي يحكم تأثير على علاقات تلك الدولة مع بقية دول العالم بمختلف توجهاتها (كاراتاش، ٢٠٢٢، ٢٣١).

١- تونس، مصر، ليبيا:

عدت ايران احداث المنطقة العربية بانها جاءت وفق رؤاها وتوجهاتها، كونها اكدت فشل السياسات الأمريكية في دعم بعض الأنظمة العربية والإقليمية الموالية لها، لاسيما النظامين التونسي والمصري اللذان سقطا نتيجة الثورة في كلا البلدين وتحت ضغط الشارع الشعبي ، ومن هنا فقد باركت ايران الثورة في تونس وفي مصر وفي ليبيا، وعدت هذه الثورات بمثابة يقظة إسلامية مستوحاه من الثورة الإسلامية الإيرانية، وهذا ما عبر عنه علي خامنئي المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في خطبة الجمعة

يوم ٤ شباط /فبراير ٢٠١١ ، وذهبت ايران لمحاولة استثمار تلك الثورات لصالحها عن طريق تأييدها ودعمها ،وللتأكيد على الموقف هذا أشار أحمدي نجاد الرئيس الايراني في شباط /فبراير ٢٠١٢ " أن المجتمعات العربية تشهد اتجاهات تغييرية كبيرة ، نحو الطريق الإلهي الإنساني الأصيل ، إذ إن ثورتنا تعد التمهيد الأساسي لمثل هذه الأحداث التي وعد بها الأنبياء، وأن هذا الحدث الأخير الذي جاء تنفيذ اً لتلك الوعود قد بدأ، ونحن في قلب هذه الأحداث إننا نملك الآن الفرصة لخدمة واطلاق المبادرات اللازمة، ويجب علينا أن نعي خطورة هذه الأمور" (الخفاجي، ٢٠١٥، ٢٦٣).

اما الموقف التركي من الثورات التي شهدتها كل من تونس ومصر وليبيا، فقد اعتمدت تركيا على ثلاثة مبادئ اساسية في تعاملها مع تلك الثورات وهي، تبني خيارات الشعوب وحقها في الحرية والديمقراطية، ورفض اي تدخل غربي خارجي، وضرورة الحفاظ على البنية التحتية للدول التي تشهد الثورات (النعيمي، ٢٠١٤، ١٤). من هذا المنطلق دعمت تركيا حق الشعوب العربية بالحرية، وطالبت زعامات تلك البلدان بضرورة الاستماع لمطالب الشعوب واحترام ارادتها بالتغيير واقامة النظام الديمقراطي، مع الحفاظ على امن واستقرار هذه الدول، ورفض التدخل الخارجي كما حدث مع الحالة الليبية، تفاديا لما حصل في العراق وافغانستان، وضرورة الالتزام بقرارات الامم المتحدة والشرعية الدولية. وفي الوقت ذاته سعت تركيا ايضا من اجل الحفاظ على مصالحها وديمومتها، ومحاولة الابقاء عليها ورعايتها سواء في ليبيا او في تونس، واعتمدت سياسة القوة الناعمة تجاهها. وسعت تركيا من اجل ان يكون لها دور اقليمي في المنطقة يوازي الدور الإيراني (الخفاجي، ٢٠١٥، ٢٥٥). لكن حجم التنافس بين البلدين في هذه الدول لم يكن بحجم التنافس كما كان في سوريا او العراق الذي وصل مرحلة التوتر والصراع غير المباشر، واثر في علاقات الدولتين (النعيمي، ٢٠١٤، ١٤-٤١).

٢-الازمة اليمنية:

مع تطور الاحداث في اليمن ونشوب الحرب بين الحوثيين والحكومة اليمنية برئاسة عبد ربه هادي منصور في عدن مطلع عام ٢٠١٥، ازدادت الخلافات بين إيران وتركيا، وحوّلت المنافسةُ السعودية – الإيرانية البلادَ إلى ساحة معركة جديدة، اذ اتهمت السعودية إيران بإذكائك الصراعات الطائفية، ودخلت السعودية الحرب في اليمن دعما للحكومة الشرعية، وشكلت التحالف العربي بقيادتها مع عدد من الدول العربية. وإزاء هذا الوضع، أعلنت تركيا دعمها الكامل للموقف السعودي في اليمن. وفي مقابلة أجريت مع رجب طيب اردوغان الرئيس التركي في آذار / مارس عام ٢٠١٥، قال: "إن أنقرة قد تفكر في تقديم دعم لوجستي للمهمة العسكرية التي تقودها السعودية في اليمن، وأنه يجب على إيران والجماعات الإرهابية الانسحاب". واضاف" أن إيران تهدف إلى زيادة نفوذها في العراق ، وأنها تعمل على ملاحقة داعش في المنطقة فقط لتحل محلها" (يوجيسوي، ٢٠٢٠). وأثارت هذه التصريحات غضب المسؤولين الإيرانيين، اذ انتقد محمد جواد ظريف وزير الخارجية الايراني تركيا لتبنيها سياسات ضارة في المنطقة بحسب قوله، وتم استدعاء السفير التركي في طهران، معربة عن احتجاجها على تصريحات رجب طيب أردوغان. وقد تفاعلت مسالة التصريحات بين مسؤولي البلدين، الى حد أن أحد مستشاري الرئيس رجب طيب أردوغان قال، ان الاخير كان عازما على إلغاء زيارة الى إيران كانت في جدول اعماله في نيسان/ أبريل عام ٢٠١٥ على خلفية تزايد التوتر بين البلدين، نتيجة التصريحات المتبادلة بين الجانبين، لكن الجانب الايراني أصر على اقامة الزيارة في موعدها وهو ما تم بالفعل، وبقيت ترتيبات الزيارة قائمة. ولعل رفع العقوبات عن إيران عام ٢٠١٥ نتيجة الاتفاق النووي، كان أحد الاسباب الذي شجع الجانبان على اتمام الزيارة، والنظر في إمكانية عقد صفقات تجارية بعد رفع العقوبات بين البلدين، فضلا عن سعي تركيا للحصول على تطمينات بشأن طموحات إيران الإقليمية. في الوقت ذاته وقبل اجراء الزيارة طلب حسين منصور حقيقت بور المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى

الإيراني البرلمان ، إلى جانب خمسة وستون نائبًا، إلغاء زيارة الرئيس التركي ، ودعا إلى ضرورة ان يقدم رجب طيب اردوغان اعتذاراً رسمياً منه عما وصفوه بـ "التصريحات المهينة"" ، وقال حقيقت پور، وفي اشارة الى الرئيس بـ "رجب باشا"، "يجب عليه أن يتخلى عن الأيديولوجية العثمانية الجديدة ويعتذر للأمم الكبرى في المنطقة" (يوجيسوي، ٢٠٢٠).

٣-البحرين:

بالرغم من ان البحرين لم تشهد ثورة او احتجاجات كبيرة كالتي شهدتها عدد من البلدان العربية، لكنها شهدت حركة احتجاجية ايضا مطالبة بالتغيير. كانت إيران من المؤيدين للحركات الاحتجاجية في البحرين وكانت تامل في نجاح تلك الاحتجاجات، لان نجاحها سيمنح طهران منطقة عربية أخرى للتوسع ومد نفوذها في منطقة دول الخليج العربية، بينما كان الموقف التركي حذرًا وقلقا من قيام اية محاولة لتغيير النظام في البحرين. وبالتالي عدت تركيا التصريحات الإيرانية بشأن البحرين غير مسؤولة أثناء الأزمة البحرينية، وحاولت تركيا لعب دور وساطة لاحتواء الأزمة، وابراز الحاجة إلى اهمية الحافظ على أمن واستقرار منطقة الخليج واحترام سيادة ووحدة البحرين، واهمية المضي قدما في الإصلاح. لذلك بدا الخلاف بين الجانبين الإيراني والتركي واضحا في موقف إرسال قوات درع الجزيرة إلى البحرين. حيث عدته ايران غزوًا عسكريًا ، بينما حذرت تركيا من حالة التصعيد والتوتر في المنطقة، بالتوازي مع مطالبة السلطات البحرينية بضبط النفس، وشددت تركيا على رفضها لأي تدخل خارجي يمس البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي في اشارة الى إيران(كاراتاش، ٢٠٢٢، ٢٣٢).

يمكن القول ان التنافس ما بين تركيا وإيران في المنطقة العربية وخاصة الدول التي شهدت الثورات وحركات التغيير كانت المنافسة في اوجّها، اذ سعت كلا الدولتين لتقديم أنموذج نظامها السياسي على انه الانجح في ادارة الدولة، ومحاولة تطبيق

مشروعها واستراتيجيتها في المنطقة مستندة في ذلك الى اعتماد ادوات القوة الناعمة التي تساعدها وتمكنها من تنفيذ سياستها في هذه الدول. وقد كشفت تداعيات الاحداث التي شهدتها المنطقة العربية عن طبيعة الاستراتيجيات المتبعة من قبل تركيا وايران ، وفي ضوء تصاعد الدور الاقليمي، وتشكيل التحالفات المتعارضة التي تتبناها القوى الدولية والاقليمية المتنافسة بين المحاور المتصارعة بعد ان غلبت الاعتبارات السياسية والطائفية والمذهبية على قضايا المنطقة (الخفاجي، ٢٠١٥، ٢٦٨).

رابعاً القضية السورية:

أما فيما يتعلق بموقف البلدين من الثورة في سوريا وتطورات الاوضاع فيها بعد عام ٢٠١١ ، فالدولتان مختلفتان في مواقفهما اتجاه الازمة السورية، فسوريا ذات أهمية كبيرة بالنسبة لإيران، كونها تتفق وتصطف مع ايران فيما يعرف بمحور المقاومة، فضلا عن أنها تمثل حلقة الوصل مع كل من لبنان وفلسطين، ولذلك فإن ايران تسعى من خلال ذلك الى اثبات نفسها كقوة اقليمية في المنطقة ، ولذلك فهي تعد سوريا ركنا اساسيا في استراتيجيتها وسياستها في المنطقة وحتى في تحقيق امنها ، فضلا عن اهميتها ودورها في العلاقات الإيرانية العربية والعلاقات مع "حزب الله" في لبنان من خلال تقديم الدعم والإمدادات اللازمة، ولذلك تسعى ايران دائماً للحفاظ على علاقاتها مع النظام السياسي في سوريا. لذلك وعندما اندلعت الثورة السورية في اذار/مارس عام ٢٠١١، كان موقف إيران معارضا لها ومساندا لنظام الرئيس بشار الاسد ، اذ ان سقوط نظام بشار الاسد يعني نهاية الاستراتيجية الايرانية ومشروعها في المنطقة ، ولذلك وقفت ايران بقوة مع الرئيس بشار الاسد وسعت وطالبت بإصلاح النظام وعدم اسقاطه ،وقامت بتقديم مختلف المساعدات المالية والعسكرية (محمود، د.ت، ٥٩).

اما بالنسبة لأهمية سوريا بالنسبة لتركيا فهي ايضا ذات مكانة وأهمية كبيرة، فسوريا تشكل محور اهتمام في الجانب الأمني لتركيا، اذ ان هناك حدود طويلة بين البلدين، فضلا عن وجود الاكراد في المناطق القريبة من الحدود التركية وبهذا فإن

استقرار الأوضاع في تلك المنطقة يعني استقرار الأوضاع في تركيا من جهة الجنوب. وتعد سوريا ايضا كذلك منطقة الوصل بين تركيا بالدول العربية لما لها من اهمية ومكانة في العلاقات التجارية والاقتصادية. لكن مع اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١ دعت تركيا الرئيس بشار الاسد الى اهمية وضرورة الاستجابة لمطالب المتظاهرين واجراء الاصلاح السياسي في البلاد وعدم استخدام القوة ضد المحتجين، ومع مرور الزمن وتطور الاحداث في سوريا ، وعدم استجابة الرئيس بشار الاسد لدعوات الاصلاح ، عدت تركيا النظام السياسي في سوريا غير شرعي ، ومن هذا المنطلق بدأت بمساندة ودعم المحتجين والجماعات المعارضة للنظام عسكرياً واقتصادياً و اعلاميا و سياسياً، وحرصت على دعم مجموعات المعارضة بالتدريبات العسكرية اللازمة من أجل المقاومة، وساهمت بشكل مباشر في تشكيل ما يسمى "بالجيش الحر" ، واستضافت عقد العديد من مؤتمرات المعارضة السورية لاسيما في ولاية اسطنبول . لكن بعد مرور خمس سنوات من احداث الثورة السورية، بدأت تركيا تعيد حساباتها مرة أخرى في سياستها الخارجية والأمنية اتجاه الازمة السورية (سنجر، ٢٠٢٢؛ لارابي ونادر، ٢٠١٣، ٨–٩).

وكانت وجهة النظر التركية تقوم على اساس أن التغيير يجب أن يكون من الداخل لتجنب التدخل الخارجي الذي لا تستطيع أنقرة ايقافه إذا تجاهل النظام السوري التحذيرات الموجهة إليه، لذلك بدأت تركيا في تقديم المشورة لسوريا حول كيفية المضي في طريق الإصلاح، لكن تصعيد النظام السوري لعملياته العسكرية ضد المطالبين بالتغيير دفع تركيا لتغيير موقفها. فما ان فرضت جامعة الدول العربية العقوبات الاقتصادية على نظام الرئيس بشار الاسد في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١١، والتي تضمنت وقف التعامل مع مصرف سوريا المركزي ووقفها المبادلات التجارية الحكومية ، وكذلك تجميد الأرصدة المالية للحكومة السورية ووقف التعاملات المالية معها ووقفها تمويل أي مبادلات تجارية حكومية من قبل البنوك العربية مع البنك

المركزي السوري، حتى دعمت تركيا تلك العقوبات وفرضت في نفس الوقت عقوبات اقتصادية على الحكومة السورية ، وأكد احمد داود اوغلو وزير الخارجية الأسبق ان تركيا ستعلق تعاونها الاستراتيجي مع دمشق وتوقف جميع صادرات السلاح إليها ، فضلا عن تجميد كافة القروض التركية لسوريا (كاراتاش، ٢٠٢٢، ٣٣٢٨).

ومع مرور الزمن وتطور الاحداث في سوريا ، وعدم استجابة الرئيس بشار الاسد لدعوات الاصلاح ، عدت تركيا النظام السياسي في سوريا غير شرعي ، وبدأ التوتر يتصاعد بين البلدين خاصة بعد ان اسقطت سوريا طائرة حربية تركية من طراز Phantom في ٢٢ حزيران/ يونيو عام ٢٠١٢ ،وردت تركيا على ذلك وقامت بأسقاط مروحية عسكرية سورية في ١٦ ايلول/ سبتمبر ٢٠١٣ بعد دخولها المجال الجوي التركي، الى جانب ذلك اصبحت المعارك في سوريا قريبة من الحدود التركية، وسقطت العديد من الصواريخ والقذائف على الاراضي التركية مما تسبب بإصابة العشرات من المواطنين الاتراك، وهذا بدوره اثار حفيظة تركيا (Ayman, n.d., 18). من هذا المنطلق بدأت الاخيرة بمساندة ودعم المحتجين والجماعات المعارضة للنظام عسكرياً واقتصادياً واعلاميا وسياسياً، وحرصت على دعم مجموعات المعارضة بالتدريبات العسكرية اللازمة من أجل المقاومة، وساهمت بشكل مباشر في تشكيل ما يسمى "بالجيش الحر"، واستضافت عقد العديد من مؤتمرات المعارضة السورية لاسيما في ولاية اسطنبول. لكن بعد مرور خمس سنوات من احداث الثورة السورية، بدأت تركيا تعيد حساباتها مرة أخرى في سياستها الخارجية والأمنية اتجاه الازمة السورية.

كشفت الأزمة السورية عن عمق الخلاف والتوتر الذي اصاب علاقات البلدين، فعقب المصالح المشتركة التي كانت تجمع الجانبين، وتقارب وجهات نظرهما حول العديد من القضايا الاقليمية المختلفة، كان اختلاف المصالح في سوريا سبب رئيس لحدوث التوتر، فهدف إيران كان الابقاء على نفوذها والاستمرار في مشروعها والحفاظ عليه، وهو ما تعارض مع مصالح تركيا واهدافها في سوريا والمنطقة.

ونتيجة لاختلاف المواقف بين البلدين تجاه الازمة السورية، ودعم كل منهما لطرفي الازمة، دفع ذلك الى قيام إيران بأرسال رسائل تحذيرية إلى تركيا لكي تتراجع عن موقفها هذا، ولكن تركيا لم تستجب لذلك، واخذت وسائل الإعلام الإيرانية الرسمية تتحدث عن موقف تركيا المعارض لمصالح إيران في سوريا، بل واتهمت تركيا بتنفيذ سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، وبالتالي حمّلت إيران الحكومة التركية المسؤولية في الاحداث التي كانت تشهدها سوريا، كونها تتبنى دعم المعارضة السورية بالسلاح. وبالمقابل كانت تركيا تحذر ايران من تدريب القوات العسكرية السورية، لأنها ترى بان نهاية النظام السوري حتمية، ولا يجب أن تقف أمام ارادة الشعب السوري، وبالتالي اعادت الأزمة حالة التنافس التاريخي التي كانت قائمة بين البلدين (سنجر، ٢٠٢٢).

ونددت طهران بشدة بسياسة تركيا تجاه سوريا، ففي أحد وسائل الإعلام الرسمية حذرت إيران تركيا من الاستمرار في سياساتها اتجاه سوريا وان موقفها هذا سيعقد الوضع أكثر، وعدت سياسة سوريا دفاعا عن النفس. بدورها انتقدت تركيا ايران وموقفها من الاحداث في سوريا وحملتها مسؤولية ما يجري من احداث (Ayman, n.d., 19).

لكن بالرغم من ذلك التوتر على مستوى العلاقات السياسية بين البلدين، إلا أن كلتا الدولتين كانت تحاول بان لا يتحول ذلك التوتر إلى نزاع وصراع مباشر بينهما، وذلك لاعتبار وجود علاقات أكثر أهمية على المستوى الأمني، والتجاري، والاقتصادي بين البلدين. ففي اجتماع في تشرين الاول / اكتوبر عام ٢٠١٢ في اذربيجان، أكدت ايران على ضرورة البحث عن حلول ووجهات نظر مشتركة بين البلدين بشأن الأزمة السورية، حتى لا يتم الإضرار بالعلاقات فيما بينهما، كما طلبت طهران من أنقرة أن تتوسط في مفاوضات بين المعارضين المعتدلين في سوريا من جهة، ونظام الأسد من جهة أخرى، كم طلبت أنقرة من ايران أن تتواجد في فريقين من التفاوض الدولي، وهو

ايران وتركيا ومصر من ناحية، وايران وتركيا وروسيا من جهة أخرى، وكان ذلك الطلب لتعلن تعاونها مع ايران لإيجاد وجهات نظر مشتركة حو الأزمة (سنجر، ٢٠٢٢).

وبعد ان تولى حسن روحاني رئاسة الجمهورية في إيران عام ٢٠١٣، انتهجت إيران سياسة الانفتاح تجاه دول الجوار والدول الغربية، اذ تم التوقيع على الاتفاق النووي الإيراني مع القوى الكبرى، ومن هنا عادت العلاقات التركية–الإيرانية إلى مسار التقارب من جديد، ورأت تركيا عدم جدوى السياسات التي كانت تتبناها تجاه الأزمة، واعطت فرصة لتجاوز مرحلة التوتر بسبب الازمة السورية واقامة علاقات جديدة.

لكن بالرغم من ذلك التقارب بين البلدين، تراجعت العلاقات وعادت إلى التوتر مرة اخرى، نتيجة تدخل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة. ومما لا شك فيه ان جميع الاطراف التي تدخلت في هذه الازمة كان لها اهداف ومصالح ، وقد أدى التدخل الروسي – الامريكي إلى اعادة التوتر الى العلاقات التركية – الايرانية ، حيث ازداد التقارب الروسي–التركي ، وتوصلوا إلى قرار اعلان وقف اطلاق النار، وكان قد وصل التوتر في العلاقات التركية– الإيرانية في ذلك الوقت إلى مستوى لم يعد هناك امكان في احتوائه أو تحييده، ولكن بالرغم من ذلك فإن كلا البلدين سعى باتجاه تخفيف حدة التوتر بينهما وعدم جر البلدين إلى صراع مباشر بينهما، وذلك لان حجم المصالح بينهما اكبر من حجم الخلافات .وبعد ذلك التوتر الحاد بين البلدين اتجهت العلاقات نحو الانفراج والتطور الإيجابي، بعد توقيع الاتفاق النووي بين ايران والدول الكبرى(٥+١) عام ٢٠١٥ ،لكن العلاقات شابها التوتر مرة اخرى بعد توقيع الاتفاق النووي، نتيجة تخوف تركيا من أن تستخدم إيران قوتها السياسية والاقتصادية في المنطقة بشكل يؤثر على المصالح التركية، وبالفعل بعد رفع العقوبات الدولية عن إيران، أصبحت الاخيرة في وضع مكنها من العودة الى القيام بدورها الاقليمي وان تكون شريكاً أساسياً في حل المشكلات الإقليمية، وتم اطلاق جزء من أرصدتها المجمدة ، والتي تقدر بمليارات الدولارات، فضلا عن عدم تبنى إيران لسياسة التنسيق مع تركيا

بشأن قضايا المنطقة ،وهذا شجع حالة المنافسة بينهما واسهم في زيادتها، وبالتالي اسهم ذلك في ازدياد تدهور العلاقات، حيث اتهمت تركيا إيران بأنها مصدر للانقسامات التي حدثت في المنطقة، وبالمقابل اتهمت ايران تركيا بانها السبب في الاحداث التي تشهدها سوريا، وازداد التوتر بين البلدين ، حيث اتهمت ايران تركيا بإعادة بناء الدولة العثمانية، في الوقت الذي اتهمت تركيا ايران بالهيمنة على دول المنطقة وتوجيهها فكريا ومذهبيا بالوجه التي تخدم مصالحها (سنجر، ٢٠٢٢).

كانت محاولة الانقلاب الفاشلة التي حدثت في تركيا عام ٢٠١٦ سببا لتقارب البلدين من جديد بعد ان اعربت ايران عن ادانتها للانقلاب ودعمها ومساندتها للرئيس رجب طيب اردوغان وادراكها ان تغيير الاخير ليس في مصلحة ايران، وهذا الموقف الايراني ساهم في انفراج وتعزيز العلاقات بين البلدين (يوجيسوي، ٢٠٢٠). ساعد هذا الموقف في دخول تركيا بمحادثات مشتركة في شهر كانون الاول/ ديسمبر ٢٠١٦، مع كل من إيران وروسيا بشأن محادثات السلام في سوريا، والتي عقدت في البداية في مدينة اسطنبول في شهر كانون الثاني / يناير ٢٠١٧، وقد اتفقت الدول الثلاث على إنشاء هيئة مشتركة لمراقبة فرض وقف إطلاق النار في سوريا. ومن هذا المنطلق بدأت تركيا بتغيير سياستها في سوريا، وبدأت نظرتها اتجاه الرئيس بشار الأسد أكثر مرونة ، وأعلنت تركيا أنها ستكون أكثر واقعية في سياساتها المقبلة ، أدت هذه التغيرات إلى زيادة تقارب البلدين (سنجر، ٢٠٢٢).

وبالرغم من اجواء التفاهم والالتقاء بين الدولتين لكن الخلافات بشأن سوريا ما تلبث ان تعود من جديد، في ظل محاولات وحرص الجانبان الاستفادة من الاوضاع المضطربة بسوريا. وبالتالي يمكن القول ان الأزمة السورية عام ٢٠١٧ أثرت على العلاقات التركية الإيرانية بشكل سيء. وقد حدثت في بعض الاحيان مشادات كلامية وإلقاء الاتهامات بين الطرفين، إذ اتهمت تركيا إيران بأنها هي من تشعل الحروب الطائفية في المنطقة ولاسيما في سوريا، لكن إيران ردت على تلك الاتهامات بأرسال

مذكرة احتجاج على تلك التصريحات، وعادت تركيا بتكرار اتهاماتها لإيران، لكن إيران هذه المرة ردت عن طريق مستشار المرشد الإيراني، قائلاً: " إن تركيا تريد أن تصلى في الجامع الأموي في دمشق وإنها فشلت في ذلك، وعليها سحب قواتها من العراق وسوريا شاءت أم أبت" .وبعد عام ٢٠١٨ تراجعت العلاقات السياسية بين البلدين نتيجة العمليات العسكرية التي قامت بها تركيا في شمال سوريا.

في أواخر عام ٢٠١٩، شنت تركيا عمليات عسكرية اطلق عليها" عملية نبع السلام" بين مدينتين تل أبيض ورأس العين ، إلا أن إيران طلبت من تركيا إنهاء العملية العسكرية التركية بشمال سوريا ، مطالبة باحترام الأراضي السورية وسيادتها ،وأن تلتزم باتفاقية أضنة الموقعة بينها وبين سوريا عام ١٩٩٨، والتي أقرت على إلزام سوريا بتقليص عمل حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي السورية (سنجر، ٢٠٢٢).

وبالرغم من العمليات العسكرية التي قامت بها القوات التركية حتى عام ٢٠٢٠، لم تبد إيران أية ردود حازمة تجاه تلك العمليات، ولعل ذلك يعود الى ان منطقة شمال سوريا لا تشكل اهمية كبيرة بالنسبة الى إيران وتؤثر في استراتيجيتها في سوريا، كونها تولي اهتمامها بمناطق وسط وجنوب سوريا، فضلا عن ذلك كانت إيران تنتظر ان تؤدي الضغوط التركية على قوات سوريا الديمقراطية ان تجبر الاكراد وواشنطن على الجلوس والتفاوض مع الرئيس السوري بشار الاسد والقبول براي وحكم دمشق. لكن ومع مطلع عام ٢٠٢٠، بدأت العلاقات الايرانية – التركية تشهد بعض الاحتقان نتيجة قيام تركيا بعملية عسكرية في شمال غرب سوريا، وهذا ادى الى المواجهة بينها وبين القوات السورية وحلفائها من الفصائل العسكرية التي تدعمها إيران، وأدت تلك المواجهات الى سقوط العديد من القتلى بين الطرفين، وهكذا اخذت الاوضاع تتأزم بين البلدين. وفقا لذلك ادركت ايران ان اهداف تركيا لا تقف عند منع قيام الاقليم الكُردي في شمال سوريا او مواجهة حزب العمال الكُردستاني، بل يتعدى ذلك الى اقامة مناطق نفوذ دائمة وتوسيعها ومنع ايران من السيطرة على الطرق الرئيسة في سوريا (Azizi

(Çevik, 2022 &. وتبقى القضية السورية محل خلاف بين الجانبين نظرا لاختلاف مصالحهما في فيها، وهو ما يؤثر سلبا على العلاقات بين البلدين، لكن ليس للدرجة التي تصل فيها تلك الخلافات الى ما يضر العلاقات بين البلدين او يهددها بشكل مباشر، وذلك لان المصالح التي تجمعهما أكبر من حجم الخلافات التي تنشأ بينهما، والتي يمكن ان تتغير بحسب الظروف وتغير مجريات الاحداث.

خامساً: الازمة القطرية عام ٢٠١٧:

في حزيران/ يونيو عام ٢٠١٧، حدثت أزمة دبلوماسية بين قطر والمملكة العربية السعودية، عندما قررت الاخيرة قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدوحة، وقد دعمت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر والبحرين قرار المملكة العربية السعودية وقامت هذه الدول بقطع علاقاتها مع قطر. وقد عللت هذه الدول خطوتها هذه بدعم الدوحة لـ "الإرهاب". وقدمت السعودية الى قطر قائمة تتضمن ١٣ مطلبًا، كان من بينها خفض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وقطع العلاقات مع جميع "المنظمات الإرهابية"، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين، فضلا عن إنهاء الوجود العسكري التركي في قطر وإيقاف أي تعاون عسكري مشترك مع تركيا، وايقاف تقديم الدعم للمعارضين السعوديين والإماراتيين .وفيما يتعلق بإيران، فقد أشاد أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، بإيران باعتبارها "قوة إسلامية"، بحسب ما تم تداوله، وانتقد سياسة الرئيس الأميركي دونالد ترامب تجاه إيران. وقد هدد التحالف السعودي قطر بفرض حظر تجاري شامل وأعطى الدوحة مهلة نهائية لتنفيذ مطالبها. وجدت كل من تركيا وإيران انهما في موقف واحد اتجاه هذه الازمة (يوجيسوي، ٢٠٢٠).

وانطلاقا من العلاقات الوثيقة بين قطر وتركيا وتأييد قطر لحزب العدالة والتنمية وموقف قطر المؤيد بشكل صريح لحزب العدالة والتنمية أثناء محاولة الانقلاب، الامر الذي اعطى دعما لعلاقات البلدين وخاصة في المجال الاقتصادي ،

حيث وقع الجانبان مزيدا من الصفقات التجارية والاستثمارية كان معظمها مشاريع تتعلق ببطولة كأس العالم لكرة القدم التي استضافتها قطر في وتأييد شهر كانون الاول/ ديسمبر عام ٢٠٢٢، واستثمرت قطر أكثر من ٢٠ مليار دولار في تركيا، لتصبح ثاني أكبر دولة مستثمرة في تركيا، فيما احتلت تركيا المرتبة السابعة بين الدول المُستقبِلة لاستثمارات الدوحة الخارجية، ونتيجة للعلاقات الوثيقة بين البلدين (يوجيسوي، ٢٠٢٠). وعملت تركيا على الاسراع بأدراج الاتفاقية العسكرية التي أبرمتها مع قطر عام ٢٠١٥ على جدول اعمال البرلمان التركي للمصادقة عليها، وقد صوت الاخير بالأغلبية على مشروع الاتفاقية في ٨ حزيران/ يونيو ٢٠١٧، وبناء على دعوة عاجلة من الحكومة التركية تحسباً لأي تطورات في المنطقة في ضوء الازمة القطرية، وفي اليوم التالي (٩ حزيران) صادق رئيس الجمهورية التركي على الاتفاقية وبذلك دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ (النعيمي، ٢٠٢٠أ، ٢٤). وقررت تركيا وفقها نشر جزء من قواتها في قطر فيما بدا أنه تصعيد في وتيرة موقفها المؤيد لقطر ضد المملكة العربية السعودية (يوجيسوي، ٢٠٢٠). وجاء خطاب الرئيس التركي اردوغان يوم ٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٧ حاسماً عندما طالب برفع الحصار عن قطر وليس تخفيفه، وأكد بأن تركيا لن تتخلى عن قطر وناشد السعودية "الشقيقة الاكبر في الخليج" بأن يقوم الملك سلمان بجمع الاشقاء ونبذ الخلافات، وهذا ما هو منتظر من بلاد الحرمين الشريفين، وحق المسلمين عليها (النعيمي، ٢٠٢٠أ، ٢٤).

اما بالنسبة لعلاقات إيران مع قطر فكانت غير مستقرة قبل الازمة. في آذار/ مارس عام ٢٠١٥، أعلنت قطر عن استعدادها لتنفيذ ضربات جوية بقيادة السعودية على أهداف الحوثيين الموالين لإيران في اليمن. كما اعلنت عن دعمها ومساندتها للسعودية في أزمتها مع إيران في كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١٦، وأعلنت سحب سفيرها من إيران، بعد أن هاجم مئات الإيرانيين المنشآت الدبلوماسية السعودية في

طهران ومشهد ردًّا على إعدام نمر النمر. وبالرغم من موقف قطر المؤيد للسعودية في هذه القضايا، فقد اتسمت السياسة الخارجية القطرية بتبني مواقف بحسب ما تمليه مصالحها. فبالرغم من دعم قطر لأهداف السياسة الخارجية السعودية بشأن إيران في إطار مجلس التعاون الخليجي، فقد اضطرت الدوحة أيضًا إلى الاحتفاظ بدرجة من التعاون مع طهران بحكم تقاسمها أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم مع إيران .لذلك لم تنظر قطر إلى إيران كتهديد بقدر ما كانت تراه الملكة العربية السعودية. من هذا المنطلق رأت إيران في أزمة قطر فرصة لإقامة علاقات صداقة جديدة ومفيدة مع قطر نتيجة لتدهور علاقاتها مع السعودية. وبسبب الازمة هذه، وبعدما كانت قطر تستورد ما يقرب من ٨٠ % من احتياجاتها الغذائية من دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة السعودية، فرضت أربع دول عربية السعودية ومصر والامارات والبحرين حصارًا تجاريًا على قطر، وأغلقت أيضًا مجالها الجوي أمام الدوحة. لذلك حاولت كل من تركيا وإيران استغلال الموقف و سد الفجوة عن طريق شحن المواد الغذائية إلى الدوحة، وفتحت إيران مجالها الجوي أمام الطائرات القطرية التي لم تعد قادرة على المرور عبر المجال الجوي السعودي (يوجيسوي، ٢٠٢٠).

وبدأت كل من تركيا وإيران تتشاركان القلق حول الازمة القطرية وما تشهده المنطقة من تغيرات مما دفع كلا الدولتين الى تبني نفس الموقف تجاه الازمة، ومحاولة الوقوف مع قطر في أزمتها، وتخفيف ضغط المقاطعة الاقتصادية التي فرضتها بعض الدول العربية عليها، ومحاولة اثبات وجودهما كقوتين اقليميتين لها دور اساسي في المنطقة. وقد اوضح نهاد زيبكجي وزير الاقتصاد التركي بان بلاده تعمل مع إيران على مشروع اقامة منفذ وممر بري اقتصادي عبر إيران يتم من خلاله نقل البضائع والسلع من تركيا عبر إيران وصولا الى قطر، حيث اعتمدت قطر بشكل كبير على هاتين الدولتين في توريد البضائع والسلع.

وسعت السعودية للتوسط بين اطراف الازمة من اجل حلها، وفتحت ايران مجالها الجوي والبحري مع قطر ،وانعكست الازمة القطرية بشكل ايجابي على العلاقات الايرانية – التركية، من خلال موقف كلتا الدولتين من الازمة، فغاب التوتر والاجواء المشحونة بتبادل الاتهامات واصبح مبدا التنافس هو السائد في هذه الازمة، فحاولت كل منهما تحقيق اكبر قدر من التأثير والمكانة والنفوذ في قطر (العزاوي، ٢٠١٩، ١٣٤-١٣٥).

سادساً: مسألة استهداف المعارضين الايرانيين في تركيا:

كانت تركيا في اواخر عام ٢٠٢٠ وبداية ٢٠٢١ ساحة لعدة عمليات نفذتها المخابرات الإيرانية ضد معارضين على الأراضي التركية، كان أبرزها اختطاف معارض بارز من إسطنبول ونقله إلى الأراضي الإيرانية، وسبقها بأشهر عملية اغتيال لمعارض آخر وسط إسطنبول، وهو ما أغضب السلطات التركية ودفعها لتنفيذ عمليات أمنية استهدفت شبكات متهمة بالتعاون مع المخابرات الإيرانية وطالت الاعتقالات أيضاً دبلوماسياً إيرانياً.

وشكلت مسألة اعتقال عدد من الدبلوماسيين الايرانيين على خلفية اتهام انقرة لطهران باستهداف معارضين ايرانيين في تركيا عامل توتر في علاقات البلدين، حيث اعلنت عدد من وسائل الإعلام التركية الرسمية عن اعتقال دبلوماسي إيراني في اسطنبول، وبحسب التقرير الذي صدر عن السلطات التركية، فإن الاعتقال جاء على خلفية اغتيال مسعود مولوي وردنجاني المعارض الإيراني في مدينة اسطنبول عام ٢٠١٩. بدورها وصفت طهران التقارير التركية بأنها "لا أساس لها"، وفي وقت نفت فيه اعتقال أي مسؤول. وجاءت هذه الحادثة عقب قيام الشرطة التركية بعرض عناصر من شبكة تجسس إيرانية أمام كاميرات التليفزيون مرتبطة بخطف المعارض والناشط العربي حبيب شعب بحسب الادعاءات التركية (الحرة عراق، ٢٠٢١).

ونشرت صحيفة "صباح" التركية أن الموظف الذي تم اعتقاله يدعى محمد رضا ناصر زاده (٤٣ عاما)، حيث تمت عملية اعتقاله بموجب مذكرة توقيف صدرت عن احدى المحاكم التركية، وأوضحت الصحيفة أن الموظف الذي تم اعتقاله متهم بتزوير وثائق سفر لشخص يدعى على اسفنجاني، وهو المسؤول عن مقتل المعارض الإيراني بحسب التصريحات الرسمية التركية. وعمل وردنجاني بوزارة الدفاع الإيرانية في مجال الأمن السيبراني، وقد تم اغتياله بالرصاص في أحد شوارع مدينة إسطنبول في الـ ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩ عقب مغادرته إيران بأكثر من عام. ولم توجه انقرة اتهامها الى طهران علنا ، لكنها اكدت انها ستثير هذا الموضوع مع طهران (عودة، ٢٠٢١). ونشرت صحيفة " ديلي صباح" المقربة من الحكومة التركية ايضا ، إن السلطات التركية اعتقلت موظف في القنصلية الإيرانية في إسطنبول يدعى محمد رضا ناصر زاده، بتهمة المساعدة في اغتيال المعارض الإيراني مسعود مولاوي وردانجاني عام ٢٠١٩ في إسطنبول، قبل أن تنشر الوكالة الرسمية مقاطع فيديو لاعتقال الدبلوماسي في مطار إسطنبول "وهو يحاول الهروب من تركيا (القدس العربي، ٢٠٢١).

وبالرغم من التصريحات التركية هذه فقد نفى الموظف الذي يعمل في القنصلية الايرانية في مدينة اسطنبول اية علاقة له بالموضوع او باي شخص اعتقلته انقرة على خلفية هذه القضية، وأنه لم يكن في تركيا في أثناء حادثة مقتل المعارض الإيراني (عودة، ٢٠٢١).

جاءت هذه التوترات عقب ازمة واجهت علاقات البلدين اواخر عام ٢٠٢٠ بسبب القاء رجب طيب اردوغان شعر في باكو العاصمة الاذربيجانية بمناسبة الاحتفال بالنصر الذي حققته اذربيجان في حربها ضد ارمينيا في اقليم ناكورني قره باخ ، حيث قرأ رجب طيب أردوغان مقطوعة شعرية ورد فيها اسم نهر آراس الذي ينبع من تركيا

Regional Studies Journal, Vol.18, No.59, January 2024 (9-48)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

ويمر عبر أرمينيا وأذربيجان وإيران، ما أثار حفيظة الجانب الإيراني.وخلال الاحتفال ألقى أردوغان بيتًا من قصيدة "آراز آراز"، وتتناول القصيدة الحديث عن الاحتلال الإيراني لأذربيجان وانفصال الأخيرة عن الوطن الأم (الجزيرة مباشر، ٢٠٢٠)، وهو ما عدته إيران دعوة انفصالية موجهة للداخل الإيراني ووصفتها بأنها "مساس بوحدة الأراضي الإيرانية". وانتقد محمد جواد ظريف وزير الخارجية الايرانية القصيدة التي القاها رجب طيب أردوغان واصفا اياها بـ "القاسية وغير المسبوقة" في العلاقات بين البلدين، وكتب محمد جواد ظريف في حسابه على تويتر: " لم يجر إخطار الرئيس أردوغان بأن ما أساء ترديده في باكو يشير إلى الانفصال القسري للمناطق...عن الوطن (الإيراني) الأم"، وعد ذلك انتهاكا للسيادة الايرانية. واستدعت الخارجية الإيرانية دريا أورس السفير التركي في طهران وأبلغته بأن "حقبة المطالب المتعلقة بالأرض والإمبراطوريات التوسعية قد انقضت.. لن تسمح إيران لأحد بالتدخل في وحدة أراضيها". وقدمت إليه استنكار الوزارة الشديد، وأن إيران تنتظر توضيحات حول الموضوع (القدس العربي، ٢٠٢١).

بدورها ورداً على الخطوة الإيرانية التصعيدية، استدعت الخارجية التركية السفير الإيراني لدى أنقرة، واعربت الاخيرة عن استيائها مما أسمته " ادعاءات لا أساس لها، وجهتها طهران بحق أردوغان"، وضمن التراشق الرسمي والإعلامي غير المسبوق بين البلدين وصف فخر الدين التون رئيس دائرة الاتصال في الرئاسة التركية، التصريحات الإيرانية بـ "العدوانية". وقد تمكن الجانبان في نهاية المطاف من احتواء التصعيد بينهما واحتواء الأزمة، حيث جرى اتصال هاتفي بين وزيري خارجية البلدين لإنهاء الازمة ، واعلنت السفارة التركية في طهران بعدها في بيان لها " إزالة سوء التفاهم" (القدس العربي، ٢٠٢١).

الخاتمة

كانت وما زالت العلاقات الايرانية – التركية محط اهتمام العديد من الباحثين والأكاديميين، لما لها من اهمية اقليميا ودوليا. وقد شهدت هذه العلاقات عبر تاريخها حالات من التعاون والتنافس والتوتر والصراع، الذي تأصل بين البلدين نتيجة التنافس الثقافي، والجغرافي، والسياسي والايديولوجي والاقتصادي، ومحاولات تزعم العالم الاسلامي، كل ذلك كان له الاثر في رسم شكل علاقتهم عبر تاريخها الطويل. وكثيرا ما كانت المشاكل الحدودية ومناطق النفوذ هي محور الخلافات بين الجانبين ابان تاريخها الطويل. لكن هذه العلاقات في تاريخها المعاصر كانت أقرب الى الاستقرار، نتيجة المصالح المشتركة بينهما والتي يمكن وصفها بانها أكبر من اسباب الخلاف بينهما. وبالرغم من ذلك فان العديد من القضايا اثرت في هذه العلاقات. حيث شهدت العلاقات بين البلدين ابان العقدين المنصرمين العديد من الازمات والتوترات وايضا حالات التعاون نتيجة القضايا والمتغيرات التي شهدتها المنطقة. وفقا لذلك ساهمت بعض القضايا في اثارة التنافس والتوتر بين البلدين مثل الاحتلال الامريكي للعراق وما تبعه من تطورات على الساحة السياسية العراقية، وكذلك القضية السورية وتطوراتها، اضافة الى القضية الكُردية التي كانت في احيان عاملا لإثارة الخلاف والتوتر وفي احيان اخرى سببا للتعاون بين البلدين. وكانت قضية استهداف المعارضين للنظام السياسي في إيران في تركيا، والسياح الاسرائيليين من اسباب الخلاف والتوتر بين الجانبين. اضافة الى ذلك كانت قضية حركات التغيير التي شهدتها عدد من الدول العربية عام ٢٠١١ والتي سميت بثورات الربيع العربي، وبالرغم من اختلاف وجهات نظر كلا الدولتين وسياساتهما تجاهها، فإنها كانت ايضا من العوامل التي اثارت التنافس بينهما للحصول قدر الامكان على مناطق نفوذ ومصالح سياسية واقتصادية في تلك البلدان، باستثناء اليمن الذي هيمن النفوذ الايراني فيه. وبالتوازي مع هذه القضايا، كانت هناك قضايا كان لها تأثير ايجابي في علاقات البلدين، واسهمت في

تبني موقف موحد تجاهها، وفتحت المجال لمزيد من التعاون بينهما. منها قضية ملف البرنامج النووي الايراني وموقف تركيا منه، لا سيما وان الاخيرة كان لها موقف ايجابي ومؤيد لحق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض المدنية، ودافعت عن ذلك في العديد من المناسبات، فضلا عن انها لم تؤيد فرض العقوبات على إيران، ودعت الى ضرورة حل القضية بالطرق السلمية. اضافة الى ذلك كانت الازمة القطرية عام ٢٠١٧، ايضا من العوامل التي اسهمت في دعم وتعزيز علاقات البلدين، نتيجة تقارب موقفهما منها.

اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثان:

* ان العلاقات الايرانية – التركية غلب عليها طابع الاستقرار والتعاون بين البلدين ابان المدة الزمنية موضوع البحث.

* بالرغم من التعاون والانفتاح السياسي والاقتصادي الذي شهدته العلاقات بين البلدين، فقد كانت هناك عوامل واسباب اثرت بها ايجابا وسلبا.

* كان للقضايا الاقليمية دور مهم في التأثير على العلاقات بين البلدين فبعضها أسهم في تقاربهما وعزز من تعاونهما كالأزمة القطرية وقضية البرنامج النووي الايراني والموقف من الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا واليمن التي ايدها كلا البلدين، لكن اختلافا في دعوة البلدان العربية تلك حول طبيعة ونمط ونوع النظام السياسي الذي من المفترض اقامته بعد اسقاط الانظمة السابقة.

* اسهمت قضايا اقليمية اخرى في اثارة الخلاف والتوتر بين الدولتين كالقضية السورية، وقضية حزب العمال الكردستاني اللتان اثرتا بشكل حاد على العلاقات بين الجانبين.

* كان لمسألة استهداف المعارضين السياسيين الايرانيين في تركيا تأثير سلبي على علاقات البلدين واخذت حيزا منها ايضا.

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

الجزيرة مباشر. (١١، كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠٢٠). *بسبب بيت شعر ألقاه أردوغان.. الخارجية الإيرانية تستدعي السفير التركي.. Because of A Verse Delivered by Erdogan.. Iranian Foreign Ministry Summons Turkish Ambassador.*
https://mubasher.aljazeera.net/news/2020/12/11

الحرة عراق. (١٩، شباط/ فبراير، ٢٠٢١). *اعتقالات واتهامات علنية.. توتر متزايد بين إيران وتركيا Arrests and Public Charges.. Growing Tension Between Iran and Turkey.*
https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2021/02/19

الخفاجي، ح. ع. ح. (٢٠١٥). *حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي، التنافس السياسي والاقتصادي التركي الايراني وانعكاساته الإقليمية Turkish-Iranian Political and Economic Competition and its Regional Repercussions، اطروحة دكتورة غير منشورة*. جامعة النهرين.

العزاوي، ج. م. ح. (٢٠١٩). *العلاقات التركية – الإيرانية بعد عام ٢٠١١ Turkish-Iranian Relations After 2011*. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

القدس العربي. (١، آذار/ مارس، ٢٠٢١). *اتهامات متبادلة واستدعاء سفراء.. هل تفجّر الخلافات العلاقات التركية الإيرانية؟ Mutual accusations and summoning ambassadors. Will differences explode Turkish-Iranian relations?*
https://www.alquds.co.uk/

المعموري، ع. ع. (٢٠١٩). ايران ومعضلة التعاون الاقليمي في مواجهة العقوبات الأمريكية Iran and the Dilemma of Regional Cooperation in the Face of US Sanctions. *مجلة مدارات ايرانية*، ٣.

النعيمي، ل. ع. م. (٢٠١٤). تركيا والثورات العربية: تونس، مصر، ليبيا Turkey and the Arab Revolutions: Tunisia، Egypt، Libya. *مجلة دراسات إقليمية*، ٣٣
https://doi.org/10.33899/regs.2014.86178

النعيمي، ل. ع. م. (٢٠٢٠أ). العلاقات القطرية–التركية ٢٠٠٣–٢٠١٧ Qatari-Turkish

Relations 2003-2017. *مجلة دراسات إقليمية*، ٤٤.
https://doi.org/10.33899/regs.2020.164423

النعيمي، ل. ع. م. (٢٠٢٠ب). موقف تركيا من الملف النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات التركية–الأمريكية ٢٠٠٢–٢٠١٩ Turkey's Position on the Iranian Nuclear File and its Repercussions on Turkish-American Relations 2002-2019. *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، ٢١.

النعيمي، ل. ع. م.، وجلود، م. خ. (٢٠١١). *علاقات تركيا الاقليمية في عهد حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٢–٢٠١١ Turkey's Regional Relations During the Era of the Justice and Development Party 2002-2011*. مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل.

سنجر، م. ص. ر. (٢٣، تموز/ يوليو ٢٠٢٢). *أثر الأزمة السورية على العلاقات التركية الإيرانية (٢٠١١ – ٢٠٢١) The Impact of the Syrian Crisis on Turkish-Iranian Relations (2011-2021)*. المركز الديمقراطي العربي.
https://democraticac.de/?p=83472

عودة، ض. (١١ شباط/ فبراير، ٢٠٢١). *السلطات التركية تعتقل دبلوماسيا إيرانيا بتهمة التورط باغتيال المنشق وردنجاني Turkish authorities arrest Iranian diplomat for involvement in the assassination of dissident Vardanjani*
https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2021/02/12

كاراتاش، إ. (٢٩، تموز/ يوليو، ٢٠٢٢). *تركيا وإيران.. هل يتحول انعدام الثقة إلى صدام مباشر؟ Does Mistrust turn into a direct clash?* ((تحرير وترجمة): الخليج الجديد). منتدى الخليج الدولي.
https://thenewkhalij.news/article/272908/alsaay-ora-slam-ghyr-mstkr-dras-alaalak-altrky-alyrany

لارابي، ا. س.، ونادر، ع. ر. (٢٠١٣). *العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرا Turkish-Iranian Relations in a Changing Middle East*. مؤسسة راند الأمريكية.

محمد، أ. ج. (٢٠٢١). طبيعة العلاقات التركية الإيرانية للفترة ٢٠٠٢–٢٠١٤ وتأثيرها على العراق The nature of Turkish-Iranian relations for the period 2002-2014 and its impact on Iraq. *مجلة مدارات إيرانية*، ٤(١٣).

https://democraticac.de/wp-content/uploads/2021/092021.pdf.

محمود، ف. ا. (د.ت). التنافس الجيوبولتيكي التركي – الإيراني Turkish-Iranian Geopolitical Rivalry. *مجلة دراسات دولية، ٥٩*.

موقعDw . (٦، تشرين الثاني/ نوفمبر، ٢٠١٨). *تركيا تعلن أنها لن تلتزم بالعقوبات الأمريكية على إيران. Turkey Announces that it will not Abide by US Sanctions on Iran*

https://www.dw.com/ar

موقع شفق. (١٤، آذار/ مارس، ٢٠٢١). *عين من نار بين تركيا وإيران صوب سنجار An eye of fire between Turkey and Iran towards Sinjar.*

يوجيسوي، و. (٣، حزيران/ يونيو، ٢٠٢٠). *التقارب الأخير بين إيران وتركيا: هل هو راسخ أم علاقة مواءمات؟ The Recent Rapprochement between Iran and Turkey: Is it Solid or a Relationship of Accommodation?* ((ترجمة): م. فوزي). المركز الديمقراطي العربي.

المصادر الأجنبية:

Ayman, S. G. (n.d.). *Turkey And Iran: Between Friendly Competition and fierce Rivalry*. www.plutojournals.com/asq/

Azizi, H. R., & Çevik, S. (2022, October 12). *Turkish and Iranian Involvement in Iraq and Syria: Competing Strategies, Rising Threat Perceptions, and Potentials for Conflict.* https://www.swp-berlin.org/en/publication/turkish-and-iranian-involvement-in-iraq-and-syria

Ertosun, E. (n.d.). *Turkish-Iranian Relations After 1990.* https://www.academia.edu/14300872/Turkish_Iranian_Relations_After_1990?email_work_card=title

Güler, F., Oblasser, J., & Dağkuş, B. (n.d.). *Turkish Iranian Relations: How did their relationship evolve from an ideology oriented regional struggle to a beneficiary, strategic alignment.* https://www.academia.edu/35846314/Turkish_Iranian_Relations_How_did_their_relationship_evolve_from_an_ideology_oriented_regional_struggle_to_a_beneficiary_strategic_alignmen

Özcan, N. A., & Özdamar, Ö. (2010). Uneasy neighbors: Turkish - Iranian Relations Since The 1979 Islamic Revolution. *Middle East Policy, 17*(3).

Sinkaya, B. (2018). The Kurdish question in Iran and its effects on Iran-

Turkey relations. ***British Journal of Middle Eastern Studies*****.** **https://doi.org/10.1080/13530194.2017.1361315**